Espace Partenaires

فضاء الشركاء

Bulletin d'information et de communication dédié aux partenaires • N° 224• 18 October 2018 18 أكتوبر • عدد 224 • نشرة إخبارية تواصلية خاصة بالشركاء•

مشروع القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب

قال السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في اجتماع خصص لتقديم مشروع القانون الإطار 51.17، المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، يوم 16 أكتوبر 2018، أن مشروع القانون ـ الإطار يأتي انسجاما مع العناية الملكية السامية التي يوليها جلالة الملك لقضية التربية والتكوين والتي يضعها في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية باعتبارها عماد تحقيق المشروع الديموقراطي والمجتمعي ببلادنا ورافعة للنموذج التنموي، كما أنه يأتي في إطار تنزيل أهداف الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء واستجابة لتعليمات جلالته بشأن صياغة الإصلاح في إطار تعاقد وطني ملزم من خلال اعتماد قانون إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد ويؤمن استدامة الإصلاح.

وأضاف السيد الوزير بأن الحكومة أعدت مشروع القانون ـ الإطار ليشكل خارطة طريق لتنزيل الإصلاح التربوي بأهداف واضحة وآليات دقيقة ووفق آجال محددة، مبرزا أن المشروع يسعى إلى ترسيخ دور المدرسة في تحقيق الوظائف والأهداف الأساسية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمتمثلة أساسا في ترسيخ الثوابت الدستورية للأمة والتربية على القيم الوطنية والكونية من أجل جعل المتعلم متشبثا بروح الانتماء للوطن ومعتزا برموزه ومتحليا بروح المبادرة، إلى جانب تعميم التعليم بمقومات هي الجودة والتمكن من اللغات الرسمية والأجنبية والقدرة على الإسهام في التنمية المتوازنة والمنصفة وتعزيز مكانة المغرب في مصاف البلدان الصاعدة.

وأجمل السيد الوزير السبل الكفيلة بتحقيق الأهداف والغايات المنشودة من الإصلاح في مجموعة من التدابير ذكر منها على الخصوص العناية بالطفولة المبكرة من خلال إرساء التعليم الأولي لفائدة جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع وخمس سنوات كمرحلة أولى ثم ثلاث سنوات فيما بعد، ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين مع إعطاء الأولوية للأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، من أجل تجاوز التفاوتات المجالية التي تعترض تحقيق الإنصاف في ولوج التعليم وتعميمه، إلى جانب إيلاء عناية خاصة للأطفال في وضعية إعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من فرص متكافئة في التحصيل الدراسي.

وكشف السيد الوزير أن المشروع يتضمن مقتضيات من شأنها العمل على الرفع من إلزامية التمدرس من 15 إلى 16 سنة، ودعم التمكن من اللغات عبر إرساء هندسة لغوية ترتكز على تقوية التحكم في اللغات الرسمية وتعزيز تدريس

اللغات الأجنبية الأكثر تداولا واعتمادها كلغات لتدريس المواد والتخصصات العلمية والتقنية.

وفيما يخص النموذج البيداغوجي فقد أشار السيد الوزير إلى الجانب المتعلق بالتطوير والتحسين المستمرين لهذا النموذج البيداغوجي بالشكل الذي يمكن المتعلمين، إلى جانب اكتسابهم للمهارات والكفايات الأساسية، من صقل حسهم النقدي وتنمية ذكائهم وتشجيعهم على الابتكار والنبوغ والتميز.

و بخصوص التكوين المهني والارتقاء به فقد أشار إلى أن هناك تدابير سيتم اعتمادها من أجل تأهيل التكوين المهني وتنويع عرضه وتوسيعه وتحسين جاذبيته بهدف الرفع من قابلية الخريجين للتشغيل بالإضافة إلى ربطه بالتعليم المدرسي والعالي من خلال تطوير نظام التوجيه والجسور والممرات.

وحول النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كرافعة لتحقيق جودة التعليم وتنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، قال السيد أمزازي بأن إرساء مبدأ استقلالية حقيقية للجامعات كفيل بتمكينها من تحرير طاقتها وتقوية إنتاجها وإشعاعها.

أما في ما يخص تجديد مهن التربية والتكوين وتمكين المنظومة من موارد بشرية مؤهلة فيمكن الوصول إلى هذا الهدف، - حسب السيد الوزير - من خلال تطوير التكوين الأساس والمستمر لمواكبة ومسايرة الإصلاح.

كما أكد على أن تطوير الحكامة في أفق الجهوية المتقدمة، يقتضي تعزيز سياسة اللامركزية واللاتمركز في تدبير المنظومة ونقل الصلاحيات اللازمة لتسيير مرافقها وتمكين البنيات الجهوية والمحلية من ممارسة هذه الصلاحيات بكيفية فعالة.

وفي نفس السياق أشار السيد الوزير، إلى تدابير أخرى ذكر منها تعبئة وتوفير الموارد اللازمة لتمويل المنظومة وتنويع مصادرها، وإقرار نظام جديد للتعاقد سواء مع القطاع الخاص أو مع باقي الفاعلين العموميين والشركاء مبرزا أن هذا التعاقد ينبغي أن يكون قائما على المسؤولية المشتركة في تحقيق جودة الخدمة العمومية في مجال التعليم، وكذا إرساء نظام جديد لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي قائم على آليات منتظمة

للتقويم ودلائل مرجعية دقيقة لمواكبة المشروع الإصلاحي الوطني.

وبعد عرض مفصل لسياق ومرجعيات مشروع القانون الإطار ومراحل إعداده ومضامينه الأساسية أعطى السيد الوزير لمحة عن بعض التدابير التشريعية والتنظيمية وكذا الوثائق المرجعية التي يحيل إليها القانون، متوقفا عند نماذج من مشاريع قوانين ومشاريع مراسيم وقرارات التي سيتم تحيينها بعد صدور القانون، كما توقف عند بعض المقترحات التي تخص الآجال القانونية المحددة لتنفيذ بعض مقتضيات مشروع القانون - الإطار، مذكرا أن المخرجات التي ستنتهي إليها جلسات المناقشة مع أعضاء اللجنة مستقبلا ستوفر، ولا شك، زخما قويا وزاوية نظر أخرى لإغناء وتجويد المشروع بالشكل الذي يمكن من ترجمة وجهة نظر مختلف الأطياف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الممثلة بالبرلمان، ويعكس تصوراتهم وانتظاراتهم بخصوص أولويات وسبل تفعيل هذا الورش الوطني والحيوي.

للإشارة فقد حضر هذا الاجتماع السيد محمد الغراس، كاتب الدولة في التكوين المهني،والسيد خالد الصمدي،كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي، والسيد يوسف بلقاسمي الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية ومديرون مركزيون■